الاتجاهات الفكرية والنظرية المفسرة للمشاركة السياسية

د. جعفورة مصعب
جامعة الأغواط

د. تهامي محمد
جامعة الأغواط

ملخص : اهتم الفلاسفة منذ القديم بدراسة المشاركة السياسية في سياق حديثهم عن الديمقراطية ونظام الحكم وعلاقة الحاكم بالمحكومين. ولا زالت قضية المشاركة السياسة تحظى بالاهتمام إلى اليوم، حيث أصبحت محل اهتمام كبير في جميع المستويات التنظيرية والإمبريقية وهذا لكونها الأساس لأي نظام ديمقراطي وأحد الشروط الأساسية له، حيث لا يمكننا الحديث عن الديمقراطية بمعزل عن المشاركة السياسة، لما تقره من مبادئ ومقومات تقي من احتمال نشوء الدكتاتورية والاستبداد السياسي. كما أنها شرط أساسي لتحقيق أي تنمية اقتصادية.

وسنحاول من خلال هذه الورقة التعرف على أهم الاتجاهات الفكرية والنظرية التي تناولت موضوع المشاركة السياسية، وعلى رأسها فلاسفة بلاد الإغريق مرورا بأفكار العلامة العربي ابن خلدون إلى غاية القرن السابع عشر حيث تأتي أفكار علماء العقد الاجتماعي جون لوك وجون جاك روسو ومن جاء بعدهم من العلماء والمنظرين.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية- الديمقراطية- الاتجاهات الفكرية -النظرية

Summary:

Since the ancient times, philosophers had been interested in studying political participation, in the context of their discourse about

democracy, and the system of governance and the relationship of the ruler to the ruled. The issue of political participation continues to be of interest to this day, as it has become the subject of great interest at all levels, theoretical and empirical, because it is the basis for and a precondition for any democratic system. There cannot be any talk about democracy in isolation from political participation, as it carries the pillars and principals which prevent the rise of dictatorship and political tyranny. It is also a prerequisite for any economic development.

In this paper, we will attempt to identify the most important intellectual and theoretical orientations that dealt with the subject of political participation, especially the philosophers of the Greeks, also the ideas of the Arab scholar Ibn Khaldun until the seventeenth century, where the ideas of the social contract scholars emerge, John Locke and John Jacques Rousseau and those who came after them in terms of scholars and theorists.
Keywords: Political participation - Democracy - Intellectual - theoretical orientations

مقدمة:

ازدهرت المشاركة السياسية في العصر الحديث ابتداء من القرن 18، إلا أنه من الصعب تجاهل الأصول الفكرية التي نهل منها الفكر السياسي الحديث، فقد اهتم الفلاسفة منذ القديم بدراسة المشاركة السياسية، في سياق حديثهم عن الديمقراطية ونظام الحكم وعلاقة الحاكم بالمحكومين. ولا زالت قضية المشاركة السياسة تحظى

بالاهتمام إلى اليوم، حيث أصبحت محل اهتمام كبير في جميع المستويات التنظيرية والإمبريقية وهذا لكونها تعد أحد المواضيع المحورية في دراسة النسق السياسي والأساس لأي نظام ديمقراطي وأحد الشروط الأساسية له، فلا يمكننا الحديث عن الديمقراطية بمعزل عن المشاركة السياسة، لما تقره من مبادئ ومقومات تقي من احتمال نشوء الدكتاتورية والاستبداد السياسي. فقد بات الرهان على نزاهتها وحريتها رهانا على تنمية المجتمعات في الدول النامية، إذا أنها شرط أساسي لتحقيق أي تنمية اقتصادية باعتبارها كمحرك لعملية التنمية الشاملة والمستدامة عن طريق التركيز على الرأسمال البشري وتنشيط دوره وتفعيله كحلقة أساسية مدعمة لحلقات التنمية، وذلك بإشراكه في عملية صنع القرارات وتطبيقها ومراقبتها. كذلك تعتبر المشاركة السياسية السلمية والفعالة روح الديمقراطية الحقيقية، حيث تساعد على إحياء روح المواطنة، والسماح للكفاءات السياسية والثقافية للظهور وبناء مشاريع اجتماعية وتسييرها، ولهذا فقد كانت عملية ضرورية لبناء دولة ديمقراطية تملك هدفا حضاريا.

وسنحاول في هذا المقال التكلم عن أهم الاتجاهات الفكرية والنظرية – القديمة والحديثة- التي تناولت موضوع المشاركة السياسية، وعلى رأسها فلاسفة بلاد الإغريق مرورا بأفكار العلامة العربي ابن خلدون إلى غاية القرن السابع عشر حيث تأتي أفكار علماء العقد الاجتماعي جون لوك وجون جاك روسو ومن جاء بعدهم من العلماء والمنظرين.

أولا: مفهوم المشاركة السياسية

يَعتبر الكثير من الكتّاب أن قيام الثورة الفرنسية 1789 م - وما نتج عنها من إعادة ترتيب البناء الاجتماعي وصياغته بمختلف نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية- يُعتبر العامل الرئيسي لظهور مفهوم المشاركة السياسية لأول مرة،

وعلى الرغم من قدم المفهوم زمانيا إلا أنه مازال يكتنفه بعض الغموض من حيث ماهيته واستخداماته، فإذا تتبعنا لما جاء به المفكرون والعلماء من تعريفات للمشاركة السياسية نجد أن هناك نوعا من التباين والاختلاف في وجهات النظر حول هذا المفهوم راجع إلى تأثر كل منهم بالثقافة السائدة في مجتمعاتهم أو إلى الطرح الإيديولوجي المدافعين عنه.

والمشاركة السياسية هي في المقام الأول إسهام وانشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه، حيث يشير مفهومها إلى أنها " إجراءات طوعية بهدف التأثير على القرارات الرسمية على مختلف مستويات النظام السياسي."[1]

وقد ربط (جوزيف شومبيتر) Joseph Shumpeter في عمله الكلاسيكي المعروف "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية"، "Capitalism Socialism and Democracy" بين الديمقراطية والمشاركة السياسية، بحيث يعرّف الديمقراطية بأنّها: (نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة السياسية في عملية صنع القرار السياسي، من خلال الانتخابات التنافسية). وهو تعريف يركز في الأساس على التنافس الانتخابي كمتغير جوهري للديمقراطية، باعتبار الديمقراطية هي نظام للسلطة السياسية في الأساس قد يتحقق بغض النظر عن المتغيرات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك على عكس الأفكار التي كانت سائدة في الخمسينيات التي فندت المزاعم التي كانت تتهم الديمقراطية بأنها بدعة الطبقة البورجوازية أو ترفها.[2]

ونجد أن (**صامويل هنتنجتون**) Samuel P. Huntington يعرفها بأنها: أنشطة الأفراد الهادفة إلى التأثير على صنع القرار الحكومي، وهي إما فردية أو جماعية، منظمة أو عفوية، موسمية أو مستمرة، سلمية أو عنيفة، فعالة أو غير فعالة، شرعية أو

---

[1] - Reinhold Hedtke and Tatiana Zimenkova, **Education for Civic and Political Participation,** Routledge, New York, 2013, p52.

[2] -Joseph A Sehmpeter. **Capitalisme, Socialisme, et democratie**,payot,Paris,1963,p:57-65.

غير شرعية".[1] وعرف "ميرون فينر" المشاركة السياسية بأنها: "أي فعل تطوعي، موفق أو فاشل، منظم أو غير منظم، مؤقت أو مستمر، مشروع أو غير مشروع، يبغي التأثير في: اختيار السياسات العامة، أو القومية"[2].

والملاحظ أن تعريف كل من هنتنجتون وميرون فينر يلقى معارضة شديدة من قبل العديد من الباحثين لإدراجه الأنشطة غير الشرعية كمشاركة سياسية. حيث ذهب كل من (سيدني فيربا) و (نورمان ني) و(جاي أون كيم)، في مؤلفهم: (المشاركة والمساواة السياسية)، إلى تعريف المشاركة السياسية بأنها: (تلك الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون، والتي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية اختيار رجال الحكم، أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها، كذلك فإن المشاركة السياسية تستهدف التأثير على القرارات الحكومية)، أي انها تشمل مجموع الأنشطة القانونية الشرعية التي تقوم بها جماعة من المواطنين بهدف التأثير من قريب أو من بعيد في عملية اختيار الحاكم، والأفعال السياسية التي تتخذها هذه الجماعة إزاء الهدف.

كما أوضح (جيرنت بيري) Grraint Perry أن المشاركة السياسية هي الاشتراك بنصيب في بعض الأعمال والأفعال السياسية، مع توقع المشارك أنه قادر على التأثير في القرار. وهو ما أكدته (مارجريت كونراي) Margaret Conway في تعريفها للمشاركة على أنها تعني الأنشطة التي يحاول الأفراد عن طريقها التأثير في نظم الحكومة وأبنيتها، واختيار المسؤولين فيها، وتحديد سياستها وهذه النشاطات إما أن

---

[1] - ثروت مكي، **الإعلام والسياسية (وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية)**، عالم الكتب، القاهرة، 2005، ص: 67.

[2]- إسماعيل علي سعد، السيد عبد الحليم الزيات، **في المجتمع والسياسة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 449.

تكون مؤيدة لوجود الحكومة أو مناوئة لها[1]، حيث يعتبر كل من (راينهولد هيدتك) و(تاتيانا زيمنكوفا)، المشاركة السياسية حدودا تتواجه فيها إرادة الأفراد وإرادة المؤسسات الحكومية ببعضها البعض بشكل مباشر حاملة إمكانات للامتثال والعصيان"[2] ويعرفها (فيليب برو) بأنها: " مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية "[3].

ثانيا: الاتجاهات الفكرية والنظرية في دراسة المشاركة السياسية

1- المشاركة السياسية في بلاد اليونان:

أ. المشاركة السياسية في إسبرطة:

"بدأ النظام الديمقراطي في إسبرطة من بلاد اليونان، ولم يبدأ في أثينا موطن الفلاسفة وأصحاب الدراسات الفكرية، وتقرير هذه الحقيقة مهم جدًّا للعلم بطبيعة النظام الديمقراطي الذي نشأ في ذلك الزمن، فهو نظام عملي قائم على ضرورات الواقع، وليس بالنظام الفكري القائم على توضيح المبادئ وتمحيص الآراء. وكان ابتداء هذا النظام على يد (ليكرغ) Lycurgues في القرن الثامن قبل الميلاد، وخلاصة نظامه أن يقوم على الحكم ثلاثون زعيمًا منهم ملكان اثنان لهما سلطان واسع في أيام الحرب ولا يمتازان بسلطان كبير في أيام السلم بين سائر الزعماء، ويجري انتخاب الزعماء بطريقة توافق ذلك الزمن، فيوضع الكتبة في مكان مغلق بحيث يستمعون منه إلى الأصوات من وراء الجدران ولا يبصرون شيئًا في

---

[1] - محمد سيد فهمي، **المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص:70.

[2] - Reinhold Hedtke and Tatiana Zimenkova, Op. Cit , p36

[3] - فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1998، ص:301.

خارجها، ويجتمع الشعب من حاملي السلاح في ساحة قريبة إلى ذلك المكان، ثم يتقدم المرشحون واحدًا واحدًا وكلهم ممن بلغ الستين أو جاوزها، فكلّما تقدم واحد منهم سجل الكتبة نصيبه من ضجة الأصوات الخارجية، فيذكرون مثلًا أن الأول ظفر بضجة عالية وأن الثاني ظفر بضجة أعلى منها أو دونها، وهكذا إلى نهاية المرشحين، وهم لا يعلمون ترتيبهم ولا يسجلون عددًا للأصوات التي نالها كل منهم؛ لأنها مجهولة لديهم لا يفرقون بينها بغير اختلاف الضجة الخارجية في الارتفاع والقوة والخفوت. ويختار الثلاثون الأولون بهذه الطريقة فينظرون في الشرائع ويشرفون على الوظائف، ويعرضون القوانين على الشعب في ساحته الكبرى فيقر القوانين أو يرفضها، ولا يجوز له أن ينقحها أو يبدل نصوصًا منها بنصوص غيرها، وقد يرفض الشعب قانونًا ويصر مجلس الثلاثين على نفعه فينفذ على الرغم من المشيئة الشعبية، ولا يعاد النظر فيه إلا باقتراح الزعماء."[1]

ب. المشاركة السياسية في الديمقراطية الأثينية:

اعتبرت المشاركة السياسية في أثينا – خلال القرن الخامس قبل الميلاد- من أهم المبادئ والالتزامات التي يجب أن يحرص عليها الأثيني حتى ينال شرف المواطنة وحتى يحترم في مجتمعه، وكانت المشاركة السياسية في المدينة معيار المواطنة الحقة، حيث يقول (بركليس Pericles) القائد العسكري المشهور آنذاك بأن المواطن الذي لا يهتم بالشؤون العامة يعتبر عديم النفع ولا خير فيه، ويستطرد قائلا: (إننا دوما نستمع ونشارك بالرأي في شؤون الدولة عند مناقشة قادتها لها، لعلنا بذلك نصل إلى رأي صواب بشأنها فنحن لا نعتبر الحوار معوقا للتنفيذ الفعلي، بل العكس، نكره الا نعلم ما نحن مقدمون عليه من قبل أن نلزم بفعله).

[1]- عباس محمود العقاد، **الديمقراطية في الإسلام**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص ص: 12-13.

أما كيف يشارك المواطن في الحياة السياسية، فيتم ذلك عبر طريق اجتماع أفراد الشعب (الجمعية الشعبية) التي تجتمع لاختيار الحكام والمحلفين وذلك عن طريق القرعة، دون تمييز بين "المواطنين" على أساس الطبقة أو الثروة أو المنزلة، فالمشاركة كانت مباشرة ولذا سمي نظام الحكم هذا الناتج عن مساهمة كل المواطنين على قدم المساواة وبحرية تامة، في اتخاذ لقرارات السياسية بحكومة الشعب أو الديمقراطية.[1]
وبما أن المجتمع الأثيني مقسم إلى طبقات (الأحرار- الأجانب – العبيد) فإن طبقة الأحرار هي فقط التي يذهب إليها مفهوم الشعب أو المواطنون الذين لهم حق في المشاركة بالحياة السياسية، وافراد هذه الطبقة هم الأثينيون الذكور الأحرار ممن بلغو سن العشرين، وعليه كانت الديمقراطية الأثينية تستثني من المشاركة السياسية، النساء والعبيد والمقيمين -الأجانب- وحسب هذا التحديد للشعب وللمواطنين، يمكن القول إن الديمقراطية الأثينية كانت حكم الاقلية وليس حكم الأغلبية، حيث كان عدد أفراد المواطنين الأحرار الذين لهم حق المشاركة في الحياة السياسية حوالي عُشر سكان أثينا.

حتى على هذا المستوى من التطبيق الديمقراطي في أثينا، فقد انتقد بعض فلاسفتها ما اعتبروه توسيعا غير عقلاني للشريحة التي يحق لها المشاركة في الحياة السياسية، ويعتبر كلا من سقراط وتلميذه أفلاطون أشد المهاجمين للديمقراطية الأثينية، لقيامها على المساواة بين جميع أفراد الطبقة الأولى دون تمييز، فيقول سقراط في رده على أحد تلامذته المترددين في دخول معترك الحياة السياسية: (إنك لا ترهب مخاطبة أكثر الناس ذكاء ومقدرة، وهل تخجل من مخاطبة جمهور من التافهين والبلهاء، ممن تخجل؟ من حلاجين وإسكافيين ونجارين وحدادين وفلاحين

[1] -إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي. دار الشروق، عمّان، 1998، ص: 256.

وتجار وأصحاب حوانيت في الأسواق، أناس كل همهم أن يشتروا بسعر أقل ليبيعوا بسعر أعلى ؟ هؤلاء هم أعضاء الجمعية الشعبية "الاكليزيا" [1].

ج. **أفلاطون (427 – 344 ق.م):**

انتقد الديمقراطية السائدة في عصره وسماها بـ (بحكم الغوغاء)، وعلى خطى أستاذه سقراط فقد انتقد بشدة المساواة بين جميع أفراد طبقة الأحرار ومنح جميع أفرادها حق المشاركة في الحياة السياسية، صارخا: كيف نسوي بين الذين يعملون والذين لا يعملون، بين الأذكياء والأغنياء، بين الأقوياء الأصحاء والضعفاء أصحاب اللعل والعاهات؟ ومن هنا طالب بأن تقتصر المشاركة السياسية وتقلد أمور الحكم على شريحة محدودة وهم الحكام الفلاسفة الذين يتلقون تربية خاصة ليقوموا بهذه المهمة"[2] . وفي نفس الوقت شدد أفلاطون على أهمية المشاركة السياسية وحذر من اللامبالاة والزهد في الشأن السياسي، ففي مقولة منسوبة إليه يرى أن " الثمن الذي يدفعه الطيبون لقاء لا مبالاتهم بالشؤون العامة هو أن يحكمهم الأشرار."

د. **أرسطو:**

اهتم فلاسفة اليونان بالسياسية وعلى رأسهم أرسطو الذي عمل على "تمجيد المشاركة الجماهرية كمصدر للحياة ولخلق طاقة وكحائط دفاع في مواجهة الظلم والاستبداد، وكأسلوب ووسيلة في تشريع الحكم الجماعي من خلال دمج الكثيرين في شؤون الدولة، وقد ربط أرسطو بين المشاركة السياسية وبين تحقيق الصفة الاجتماعية للإنسان فجعل من الأولى غاية فبدونها يفقد الإنسان هذه الصفة. كما أن المشاركة تساهم في استقرار النظام وتعطي كل فرد الحق في التعبير عن اهتمامه.[3]

---

[1] - نفس المرجع، ص ص: 258- 259.

[2] - نفس المرجع، ص:259 .

[3] - سامية خضر صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص 9-10.

و في المقابل رفض أرسطو أشكال المشاركة السياسية غير السلمية متمثلة في الثورة على النظام السياسي، التي يرى أنها دائما تكون تهورا وطيشا، قد تحقق بعض فوائدها لقاء الكثير من الشرور كالاضطراب وإزالة النظام والبناء الاجتماعي الذي يعتمد عليه خير الناس. ويؤكد أرسطو استحالة أن لا يشترك المواطنون في شيء، كما يرى أن المشاركة هي تنمية قدرات الإنسان والمجتمع، ويستبعد مشاركة النساء لآثار ضارة تنبع منها، ومن ثم فإن المشاركة السياسية تكسب الفرد الصفة الاجتماعية.

2. المشاركة السياسية عند الرومان:

يقوم بناء الدولة في روما على وجود القيصر ومجلس السناتور، إضافة إلى وجود ما يسمى بالمجالس الشعبية، وقد كان لهذا التقسيم أهمية قصوى في الحفاظ على قوة روما لفترة معنية، لعدم الثقة التي ظهرت بين هذه الفئات إذا طغت إحدى تلك القوى على الأخرى، إذ يرى (بوليبيوس) أن قوة روما تعود إلى كونها قد اتخذت لنفسها بغير قصد دستورا مختلطا للحكم، فمن خلاله يتمثل العنصر الملكي في القيصر، والعنصر الأرستقراطي في مجلس السناتور أو مجلس الشيوخ، والعنصر الديمقراطي في المجالس الشعبية.

و يعود الفضل إلى (بليبيوس) (201 ق.م إلى 120 ق.م) في تقديم أول دراسة للمؤسسات السياسة الرومانية، وقد تأثر في كتاباته بالأوضاع السياسية التي عاصرها وباتساع نفوذ روما الذي امتد إلى اسبانيا وآسيا الصغرى ثم جاء بعده "شيشرون" وآخرون[1] كما حمل العداء لكل محاولة ردة أوليغارشيه أو ديكتاتورية، ويرى شيشرون أن الدولة لا تستطيع البقاء، والاستمرار إذا لم يرتكز بناؤها على التسليم بالاعتراف بحقوق مواطنيها كما يرى أن الدولة جماعة معنوية أو هي مصلحة الناس

[1]- محمد نصر مهنا، **في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص ص: 80-81.

المشتركة بمعنى أنها تشبه المؤسسة العامة حيث تكون العضوية فيها ملك عام لجميع مواطنيها ويترتب عليها النتائج التالية:[1]

- إن سلطة الدولة تنبثق من قوة الأفراد أجمعين ما دامت أنها بقوانينها ملك الناس، فالأفراد بمثابة منظمة تحكم نفسها بنفسها وتملك بالضرورة القوة اللازمة لحفظ كيانها واستمرارها في البقاء.
- إن استخدام القوة السياسية استخداما سليما وقانونيا هو في حقيقته استخدام قوة الناس مجتمعين، وأن الموظف العام يمارس استخدام هذه القوة، أي يعتمد على ما لديه من السلطة المخولة إليه من الناس والقانون.
- إن الدولة ذاتها بما فيها القانون تخضع دائما للقانون السماوي وللقانون الأخلاقي أو القانون الطبيعي العام ذلك القانون العام الذي يسمو على القانون البشري الدنيوي.

وعلى أية حال لم يتقرر قط في دساتير المجالس الرومانية أن تتساوى جميع الطبقات في حقوق الانتخاب وحقوق الحكم، ولم يتوسعوا في حق « المواطنة » إلا لتجدد الحاجة إلى الجند من العامة، فتكررت في رومة أسباب الاعتراف للعامة ببعض المبادئ الديمقراطية، ووصلت هذه الحقوق إلى الجنود الرومان بعد اتساع الدولة واحتياجها إلى الجيش القائم، كما وصلت في أثينا إلى الملاحين ونظرائهم بعد وقعة سلاميس، وظل الجيش الروماني عاملًا قويًّا في إقامة العواهل والأمراء، فبلغ بالسيطرة الفعلية ما لم يبلغه بمبادئ الدساتير.[2]

---

[1]- محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد. **السياسة بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص: 95.

[2]- محمود العقاد، مرجع سبق ذكره، ص:15.

3. عبد الرحمن ابن خلدون (الشورى والمشروعية السياسية):

إذا كانت الفكرة الرئيسية لفلسفة العقد الاجتماعي تهدف إلى إيجاد معادلة موضوعية للعلاقة بين الحاكم والمحكوم فإن " كل ذلك لا تعارض بينه وبين التراث الاسلامي في المسألة السياسية، بل إن جمهور أهل السنة يصفون الإمامة بأنها عقد ويقول ابن خلدون: (وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهدة، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري)"[1]، والبيعة نوعان:

- **البيعة الخاصة:** يقوم بها أهل الحل والعقد في الأمة، وهي متقدمة على البيعة العامة زمنا واعتبارا، وممهدة لها. فهي وإن كانت بمثابة ترشيح للخليفة، فالواقع التاريخي للحكم الاسلامي يقرر أن الذي يرتضيه أهل الحل والعقد من الأمة، أو معظمهم ويبايعونه، ترتضيه الأمة وتسرع إلى مبايعته.
- **البيعة العامة:** وهي البيعة التي تأتي بعد البيعة الخاصة، وتكون عامة لجميع الناس في الحواضر والبوادي، يأخذ الخليفة البيعة منهم بنفسه أو من ينيبه عنه.[2]

والبيعة بهذا المعنى تحمل بعدين أساسين: البعد الأول يعبر عن الحصول على الشرعية، أي موافقة المحكومين عن الحاكم واقرارهم بأحقيته في تولي السلطة عليهم، وهو ما يشبه الانتخابات في وقتنا الحاضر. أما البعد الثاني الذي لا تضمنه الانتخابات في وقتنا الحديث هو التصريح بالالتزام بالطاعة من قبل المبايعين لصالح الحاكم الذي تمت مبايعته، بل وأكثر من ذلك، محاربة كل من ينازعه في هذا الأمر، فقد ورد في الحديث: [من بايع إماما، فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه إن استطاع، فان جاء

---

[1] - أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصُياغ، المنظمة العربية للترجمة، ط 4، بيروت، 2005، ص: 483 .

[2]- محمد عبد القادر أبو فارس. **النظام السياسي في الاسلام**، دار القرآن الكريم، بيروت، 1984، ص:313 .

آخر ينازع فاضربوا عنق الآخر][1]، وفي ذلك إشارة قوية على أهمية الشرعية الانتخابية.

ويميز ابن خلدون بين مفهوم القوة والاستبداد حيث أن" الاستبداد هو الانفراد بالحكم، وبناء الدولة يعتمد على القوة التي ترجع في أساسها إلى الجماعة المسماة بالعصبية وهذه الجماعة هي التي تختار من بينها رجلا تتوفر فيه شروط الحكم (الكفاءة)، غير أن ذلك لا يعني أن اختيارها له يخول له الاستبداد بالموقف ولا يعود إلى استشارتها في أمور الدولة، بل العكس من ذلك فلا بد من الاستشارة والتعاون والانسجام لأنه يستمد قوته من الجماعة التي اختارته. وكلما استمدت السلطة قوتها من الشعب واعتمدت عمليه وتعاونت معه وخاصة الفئة الواعية الخلاقة كلما كانت في مأمن من الخطر والضعف وفي منجاة من الاحتلال الأجنبي وازدادت قوة وازدهارا ومنعة."[2]

4. نيكولا ميكيافيلي (تعاقب الديكتاتورية والديمقراطية)

يعتقد ميكيافيلي أن الديمقراطية والدكتتاورية هما نظامان سياسيان يتعاقبان الواحد بعد الآخر، ذلك أن الديمقرطية تنتهي بالديكتاتورية وان الديكتاتورية تنتهي بالديمقراطية.

كما يرى ميكيافيلي بأن الحكام كانوا في السابق ديمقراطين لانهم كانوا ينتخبون من قبل الناس، واذا لم يكن الحاكم ديمقراطيا فان الناس لا ينتخبونه، ذلك ان الحاكم غير الديمقراطي يكون ظالما وقاسيا مع الاتباع، لذا يبتعد عنه هؤلاء كلما استطاعوا

---

[1]- محيي الدين النووي، **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، بيت الأفكار الدولية، عمان، 2000، الحديث: 1844، ص: 1194.

[2]- ادريس خضير، **التفكير الاجتماعي الخلودني وعلاقته ببعض النظريات الاجتماعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، ب-ت، ص ص:154-145 .

إلى ذلك سبيلا. وبتتابع الزمن أخذ الحكام بنصبون أنفسهم في أماكن الحكم والقيادة، واصبحوا يمارسون أساليب الحكم الاستبدادي والدكتاتوري مع الناس، مثل هذه الأساليب جعلتهم أغنياء ومتنفذين وقساة مع الناس لذين يحكمونهم. لذا بدأ الناس يتذمرون منهم ويوجهون الانتقادات المرة اليهم. وعندما لم تجد هذه الاساليب نفعا فانهم اخذوا يتأمرون على الحكام ويحاولون اخراجهم من مراكز القوة والسلطة والنفوذ. وعندما شعر الحاكم بتآمر الناس ضدهم فانهم يتحولون كما يقول ميكيافيلي، من حكام دكتاتورين إلى طغاة يمارسون أشكال أساليب القهر والظلم والتعسف الاجتماعي ضد الناس.

و عندما لا يطيق الناس شدة هذه الأساليب الطاغية فإنهم يطيحون بالطغاة والحكام المتجبرين ويحولون نمط الحكم من الشكل الدكتاتوري والاستبدادي إلى الشكل الديمقراطي الحر. ولكن عندما تسيطر الديمقراطية على المجتمع ويستلم الحكام الديمقراطيون دفة الحكم فإن الحكم بالتدريج سرعان ما يتحول إلى نظام قائم على الحريات المطلقة غير المقيدة. وسريان هذه الحريات في ربوع المجتمع يقود إلى حدوث الفوضى الاجتماعية والاباحية والتحلل التي لا يمكن التصدي لها وكبح جماحها، إلا من خلال الدكتاتورية التي تضع حدا للفوضى وعدم الاستقرار. وهكذا تتعاقب الدكتاتورية والديمقراطية في سياق دائري.[1]

يبدوا أن ميكيافيلي يرى ان النظام الاستبدادي الدكتاتوري هو السبب في نشوب الثورات التي تنادي بالديمقراطية، مما يصاحب هذا التغيير الفوضى والخراب، وبهذا ينتقد ميكيافيلي كل من النظام الديكتاتوري المستبد والديمقراطي الذي لا يحقق الاستقرار السياسي.

[1]- إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع السياسي**، دار وائل، عمان، 2005، ص ص:106 -107.

و لتجاوز هذه الوضع السلبي ينادي ميكيافيلي بفكرة "موازنة القوى واستقرار الدولة"، وهذه الفكرة لا تتحقق عنده إلا "بتوزيع المناصب السياسية على قادة الفئات والعناصر السكانية بالتساوي دون إجراء أي تمييز بين فئة وأخرى من ناحية المراكز التي تتبوؤها. كما أن الموازنة السياسية في فكر ميكيافيلي تعني ان تتعادل قوة الفئة الحاكمة مع الفئة المحكومة، أي ان يتمتع الأمير بامتيازات وحقوق وتتمتع الفئة المحكومة بدرجة لا بأس بها من هذه المكافئات حتى يتولد الانسجام والتناغم بين ما يريده الحاكم أو الأمير وما يريده الشعب والمحكومين. ومهما يكن من أمر فإن موازنة القوى السياسية في الامارة أو المملكة تؤدي إلى استقرار الدولة وثباتها وقوتها وتماسكها، بينما اختلال الموازنة بين القوى السياسية يؤثر تأثيرا سلبيا في استقرار الدولة وتنميتها وتقدمها ورفعتها لهذا يحرص الأمير على عدم الاستحواذ على جميع المناصب والمراكز السياسية هو وجماعته لأن ذلك يربك استقرار الدولة ويخل بتوازنها ويخرب وحدتها وتماسكها، بينما اذا وزع الأمير المراكز السياسية ومناصب القوة والحكم على جميع القوى والتيارات السياسية بصورة عادلة وحقيقية ترضي الجميع وتقنعهم فإن ذلك سيقود إلى الاستقرار والطمأنينة والتضامن والوحدة التي تعد من مقومات القوة للدولة. إذاً من صالح الأمير أن يكون عادلا في توزيع المواقع السياسية ومراكز النفوذ والقوة على أبناء الشعب بطريقة تأخذ بعين الاعتبار الثقل السياسي للفئة أو الشريحة أو الجماعات التي يمنحه الامير القوة السياسة وحق ممارسة السلطة والسيادة.

وهكذا تتوازن القوى وتستقر الدولة وتبقى، والعكس هو الصحيح إذا استأثر الأمير وجماعته والمقربين له بمراكز السلطة والحكم وابعد الفئات".[1]

[1]- نفس المرجع، ص ص: 110 -111 .

في الواقع أن كتاب الأمير يمثل الجانب الإيجابي والعملي في تفكير ميكيافيلي السياسي وآرائه المتعددة في شؤون الحياة المختلفة ومن أبرز تلك الآراء، اعتباره أن غاية السياسة هي المحافظة على قوة الدولة والعمل على اتساعها، والوسائل التي قصدها ميكيافيلي لم تكن تقوم على المقاييس المسلم بها ولا سيما المقاييس الأخلاقية، ذلك أن المهمة الأولى تحقيق الغاية المنشودة ولا عبرة في الوسيلة الموصلة إليها، ويحبذ ميكيافيلي أن تكون هذه الوسيلة هي المشاركة السياسية لمختلف شرائح المجتمع.

لقد بنى ميكيافيلي آراءه انبثاقا من أوضاع التفكك والفساد في ايطاليا، فجعل المشاركة وسيلة لمنع استبداد الأقلية أو الفرد تأكيدا لممارسة الحرية السياسية، وفي نفس الوقت يستبعد المشاركة الجماهيرية ويحل محلها نوعا من المشاركة المحدودة القائمة على اختيار ممثلين للقوى الاجتماعية المختلفة في المجتمع يمارسون السلطة السياسية.

كما " كان ميكيافيلي متحمسا للحرية والحكم الجمهوري، واعتبر صوت الشعب من صوت الله وفضل الجمهورية على الحكم الملكي، لأن النظام الجمهوري يسمح بظهور العبقريات الخالدة، وهي التي لا تفنى ولا ينقطع ظهورها في الجمهوريات ما دامت أنظمة دستورية والحريات بها مكفولة"[1]

5. المشاركة السياسية عند فلاسفة العقد الاجتماعي:

أ. توماس هوبز والمشاركة السياسية:

تعرضت أفكار توماس هوبز Thomas Hobbes لكثير من الانتقادات لأنه ألغى حق المشاركة السياسية لأفراد المجتمع من خلال تأسيسه لنظرية العقد الاجتماعي على السلطة المطلقة للحاكم التي يراها أفضل من حالة الفوضى الكاملة، وأضاف بأنه لا يجوز الخروج على المجتمع المدني مهما كانت الأسباب ولو تطلب استخدام القوة.

[1]- السيد رجب، **تاريخ أوربا الحديث**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص:105.

حيث العقد الاجتماعي عنده عقد نهائي غير قابل للإلغاء، لأن حله يعود بالأفراد إلى الطور الطبيعي، طور الفوضى والشقاء. والسيادة الناجمة عن هذا العقد هي سيادة مطلقة غير مقيدة بأي قيد، وللحاكم القدرة والحرية المطلقة في تشريع القوانين.

ب. آراء جون لوك في المشاركة السياسية:

و يتناقض جون لوك (جون لوك) John Locke مع فكرة السلطة المطلقة التي أتى بها (توماس هوبز) لأنها لا تعتبر نمط من أنماط الحكم المدني، لذا فإن جون لوك يضيف في عقده الاجتماعي إمكانية مراقبة وعزل السلطة إذا تجاوزت صلاحياتها وإذا أضرت بأملاك المواطنين ومست بحرياتهم من دون وجه حق، وبهذا فقد جعل لوك المجتمع مصدر شرعية الدولة، ويشدد لوك أن عزل السلطة أو الحاكم يكون عزلا منظما بالوسائل السلمية بدلا من العصيان العنيف والحرب الأهلية فقد كان همه الرئيسي النظام والأمن.

و الملاحظ أن لوك لم يكن ثوريًا رغم كونه منظراً لثورة. وكان يحذر من السيادة الشعبية كما يحذر من الملكية المطلقة، وبهذا يكون جون لوك مؤسس ما يعرف بالملكية الدستورية.

ج - نظرية جان جاك روسو في المشاركة السياسية:

إن "جان جاك روسو" أول من تصور مجتمعا يقوم على النظام الديمقراطي المباشر في العصر الحديث، حيث دعا في مؤلفه " العقد الاجتماعي" إلى تطبيق المنهج الديمقراطي في الحكم القاضي بحكم الشعب بالشعب، فهو يرى أن نواب الشعب لا يمكن أن يكونوا إلا ممثلين، فهم إلا منفذين لإرادتهم وكل قانون لا يوافق عليه الشعب، لا يمكن أن نسميه قانون. ويرى "جان جاك روسو" أن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة التي هي إرادة الشعب، أي السيادة الشعبية، التي لا يمكن تطبيقها إلا من خلال الديمقراطية المباشرة عن طريق مشاركة سياسية واسعة

للمجتمع، كما ذهب الى القول أن الحكومة ما هي إلا هيئة تتألف من أعضاء مندوبين عن الأفراد، فهم موظفون، يمكن للشعب عزلهم إذا أراد ذلك.

غير أن أراء روسو تعرضت للعديد من الانتقاد فعلى سبيل المثال كان " (شومبيتر) من أشد المعارضين لفتح المجال أمام الشعب للمشاركة السياسية بلا ضوابط، حيث انتقد المفهوم الكلاسيكي للإرادة العامة الذي صاغه روسو، مشككا بقدرة الشعب على إدارة الشؤون العامة للدولة، وهو يقترح بدلا من ديمقراطية (حكم الشعب) ديمقراطية (حكم معتمد من الشعب) أو حكم (لصالح الشعب)، فالديمقراطية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها طريقة أو نمط من التنظيم تكفل الوصول إلى قرارات سياسية تشريعية وادارية صائبة، أو هي تقنية للحكم أكثر فعالية من غيرها ."[1]

6. ألكسي دي توكفيل Alexis de Tocqueville (1805 - 1859):

من خلال مؤلفه " الديمقراطية في أمريكا la démocratie an Amérique " أظهر اقتناعه بالدور الذي تلعبه الديمقراطية في الحياة السياسية أثناء رحلته للولايات المتحدة الأمريكية، وسجل اعجابه بالنشاط السياسي وبنظام الانتخابات العامة، والعملية الديمقراطية التي يشير إليها توكفيل هي أقرب للجانب الاجتماعي من السياسي، فقد يكون هناك صراع، لكن لأن الكل يعمل داخل حكومة مستقلة فهم جميعا مرتبطون بنسيج الاحزاب السياسية والتنظيمات الحرة وكل ذلك محصور في سلطة الحكومة التي توفر للشعب وسائل المشاركة السياسية Les moyens de Participation a la Politique[2]، وبهذا يرى توكفيل ان المشاركة السياسية تساعد على تحقيق السلم الاجتماعي والوقاية من خطر الصراع بين مختلف مكونات

[1] - - إبراهيم أبراش، مرجع سبق ذكره، ص:265.

[2] - سامية خضر صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

المجتمع العرقية والدينية والسياسية، كما تمكن من ابقاء الصراع في حدود السلمية والشرعية في اطار الأحزاب السياسية، كما تعطي كل فرد الحق في التعبير عن اهتماماته.

7. نظرية برودون في المشاركة السياسية:

يبدو أن الفيلسوف والسياسي الفرنسي(بيير جوزيف برودون) P.J - Proudhon (1809– 1865) كان شديد التطرف في مسألة المشاركة السياسية للشعب، حيث يُعتبر (برودون)أحد فقهاء 'النظرية الفوضوية'، فهو يلغي دور المشاركة بمفهومها التقليدي، ويعوضها بالممارسة السياسية المباشر، والجماهير عنده هي القوة المحركة للثورة، وأن صواب القرارات مرتبط بحكم الشعب لنفسه بنفسه، ويجب أن يكون التغيير الاجتماعي السياسي من القاعدة إلى القمة، عندما ينتهي هذا التغيير يكون إعادة البناء الاجتماعي من صنع الجماهير ذاتها "[1].

8. المشاركة السياسية عند رواد نظرية النخبة/الصفوة (من ديمقراطية الكم إلى الكيف)

" تعتبر النخبة والتعددية طرفي نقيض من الناحية المعرفية، فالنخبة ترى أن القوة في المجتمع مركزة في جماعة واحدة، بينما التعددية ترى توزع القوة وتشتتها بين الأفراد.[2] لهذا يرى أنصار نظرية النخبة أن القول بأن الديمقراطية تعني أن يشارك الشعب مباشرة في الحكم هو مطلب مستحيل في ظل التزايد الهائل لعدد السكان في المجتمع الواحد، وتعدد الاهتمامات الانسانية وتعقد الحياة وصعوبتها، بحيث لم يعد ممكنا ولا

---

[1] - بن قفة سعاد، **المشاركة السياسية في الجزائر (أليات التقنين الأسري نموذجا 1962 -2005)**، أطروحة دكتوراه علوم غير مشورة في علم الاجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، الجزائر، 2011-2012، ص: 56.

[2]- نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسية المقارنة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص:233.

مرغوبا أن يشارك كل مواطن له حق المشاركة في الحياة السياسية، وهنا ظهرت ديمقراطية التمثيل أي أن ينتخب الشعب ممثلين عنه يقومون بالنيابة عنه بإدارة شؤون الدولة ويبقى للشعب مهمة المراقبة والسهر على حسن سير الأمور.

وقد لعبت الثورة الصناعية وتعقد الحياة وصعوبتها كنتاج لها، إلى تحول اهتمام الافراد عن الهموم السياسية المباشرة وتوجه الاهتمام إلى التجمعات والمنظمات التي أصبحت تحل محل الأفراد في تحريك دواليب المجتمع، فحلت (سياسية الجماعات) محل (سياسية الأفراد)، وتوارت قدرة الفرد البطل أمام قدرة وفعالية الفئة والمؤسسة والحزب والبيروقراطية، وكل مؤسسات المجتمع المدني. هذا التحول زعزع ركائز الديمقراطية التقليدية القائمة على مركزية دور الفرد المشارك وعلى تقديس مبدأ المشاركة السياسية، وحلت محلها (ديمقراطية النخب المتنافسة) والتي يحدد فيها دور الفرد انطلاقا من موقعه من هذه القوى المتنافسة[1]، وهذا ما أشار إليه العديد من العلماء، نذكر:

أ. ماكس فيبر (Max weber):

حيث لاحظ في الربع الأول من القرن العشرين، أن تطور الحياة الحزبية واتساع نطاق الهيئة الناخبة قوض من أهمية البرلمان أي ممثلي الشعب، في عملية اتخاذ القرار، فالبرلمان أصبح مجرد فاعل ضمن فاعلين، آخرين يمارسون صناعة السياسية الوطنية الامر الذي أدى إلى أن النظام الديمقراطي الرأسمالي الصناعي أصبح غير مقيد كثيرا بمدى المشاركة الشعبية بقدر ما هو معني بتوفير آلية سليمة ومتفق عليها لاختيار القيادة بشكل دوري.

[1] - ابراهيم ابراش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 262- 263.

بالرغم من هذا فإن (فيبر) يرى أن الديمقراطية السياسية تعني وجود الأحزاب وفتح مجال المنافسة بينها لاكتساب التأييد الشعبي، والحزب السياسي ما هو إلا جماعة طوعية مؤسسة بطريقة رسمية، تهدف إلى التأثير في علاقات السلطة التي تمارس في هيئة ما أو في الدولة، ويسعى الحزب السياسي إلى اكتساب القوة الاجتماعية بقادته لكي يتمكنوا من تحقيق انجازات مادية واجتماعية لأعضائه، وهناك وسائل عديدة يحاول الحزب أن يكسب من خلالها القوة، تبدأ من استخدام "**العنف الفيزيقي**"[1] والانشطة البرلمانية ومحاولة التأثير على أصوات الناخبين ويتضمن كل جزء سياسي جماعة مركزية تتولى أداء المهام الرئيسية للحزب مثل صياغة البرامج واختيار الممثلين، ومجموعة من الأعضاء الذين يكون دورهم أقل ايجابية، ثم الجمهور العريض من المواطنين الذين يقتصر دورهم على المفاضلة بين (النخب) الممثلين لمختلف الأحزاب أثناء عملية الانتخاب.

ويرتبط التغيير السياسي حسب فيبر بالتباين الذي يعتري البناء الاجتماعي على إثر نمو السلوك العقلاني وتعقد التنظيم البيروقراطي، وفي هذه الحالة يحقق النسق السياسي مزيدا من الاستقلال، ويصبح كيانا له هوية متميزة وحدودا واضحة داخل مجتمع يؤمن بالتخصص ويتخذه منهجا، ويترتب على هذا مجموعة من التغيرات الهامة يمكن أن نحصرها فيما يلي:

---

[1] - **"العنف الفيزيقي"**: يوصف بأنه الوسيلة الطبيعية للسلطة، والذي يحتاج إلى "شرعنة" بمعنى أن الدولة هي وحدها التي تمتلك أدوات الإكراه المشروع، ما جعل فيبر يعتبر السياسية مجرد مفهوم للسلطة والسيطرة، وإن مبدأ القوة هو أساس النظام السياسي الذي ربطه بوجود الدولة التي تحتكر استخدام العنف. والحال أن فيبر يرى أن جوهر السلطة هو ممارسة العنف، لأنه الوسيلة الوحيدة المميزة لها، فهناك علاقة وطيدة بينهما، ففي حال اختفاء ممارسة الدولة للعنف تعم الفوضى وتضيع مصالح المواطنين، والدولة المعاصرة هي الوحيدة التي تحتكر العنف المادي المشروع بحيث لا تسمح لأي فرد أو جماعة بممارسته.

- المصدر: إبراهيم الحيدري، **سوسيولوجيا العنف والارهاب**، دار الساقي، بيروت، 2015 ص ص: 69- 70.

- أن تصبح العلاقة بين الحزب من ناحية والطبقة من ناحية أخرى علاقة مفتوحة بحيث لا تسيطر طبقة معينة على حزب معين.
- أن تصبح القوة منفصلة عن علاقات الطبقة والمكانة وتصبح السياسية مجرد حرفة مثلها مثل أي حرفة أخرى.
- أن تصبح الديمقراطية أداة لتحقيق أعلى درجات الرشد والكفاءة، مقدمة بذلك توجيها سياسيا أكثر كفاءة للدولة.
- وأخيرا يصبح السياسيون في المجتمع الديمقراطي الحديث محترفين يعيشون من أجل ممارسة السياسية أو عليها، وتصبح وظيفة الدولة تنظيم السيطرة عن طريق الاستخدام الشرعي للقوة الفيزيقية .

ويمكن أن نقول بناءً على هذه الرؤية الفيزيقية، التي تضمنت إشارات مهمة، إن المشاركة من وجهة نظر فيبر هي فعل عقلاني، فالديمقراطية حسب (فيبر) لا تعني إعطاء الحرية للجماهير وإنما هي أداة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرشد والكفاءة[1]، وهذا ما أكده (ريمون أرون) بعد ذلك حين قال: "أن وجود نخبة واحدة موحدة يعني نهاية الحرية، ووجود نخب متعددة متنوعة مشتتة يعني نهاية الدولة."[2]

ولا يمكن للمشاركة السياسية حسب فيبر أن تفلت من التنظيم البيروقراطي، فهي إذن مشاركة للفرد في أطر تنظيمية تراعي التخصص والتدرج في الهرم السلطوي،

[1]- بوبكر جيملي، **الشباب و المشاركة السياسية في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009، ص ص: 127- 128.

[2]- نصر محمد عارف، مرجع سبق ذكره، ص: 224.

والقوة هنا لا تؤدي إلى المشاركة الواسعة بقدر ما تؤدي إلى تركيز القوة، من أجل ترشيد عملية إصدار القرارات[1].

وخلاصة الفكر السياسي لفيبر حول المشاركة السياسية هو خفض مستوى المشاركة السياسية للجماهير لصالح نخبة أو صفوة تتمتع بأكبر قدر ممكن من الرشد والكفاءة، لتصبح السياسية مجرد حرفة مثلها مثل أي حرفة أخرى. تمارس من قبل النخبة.

كانت كتابات (ماكس فيبر) و(ميشلز) و(موسكا) و(باريتو) كتاب نظرية النخبة مجرد إرهاصات أولية لصياغة معاصرة حول الديمقراطية، تعيد تفسيرها وتأوليها بما يشكل تجاوزا للصياغات النظرية المثالية لها، فالديمقراطية لم تعد حكم الشعب بالشعب، ولم تعد النظم الديمقراطية المعاصرة حتى توسم بالديمقراطية بحاجة إلى المشاركة الفعالة للمواطنين، بل أصبحت مهمتها هو السماح بالتكوين الحر للنخب، وقدرتها على تنظيم التنافس السلمي بينهما من أجل الوصول إلى السلطة بالطرق الشرعية وبما لا يخل بالمصلحة العامة، أما المشاركة السياسية الشعبية، فهي تقتصر في حق الجماهير في اختيار النخبة الافضل.

ب. كارل مانهـايم (K. Mannheim) (1893-1947):

يرى (كارل مانهـايم) أن وظيفة "المواطن العادي" تنحصر في قيامه باختيار الحكام (النخبة)، وليس من الضروري أن يشارك مباشرة في ممارسة السلطة. وهكذا لم يعد النظام الديمقراطي الأفضل هو الأقدر على إشراك أكبر عدد من المواطنين في الحياة السياسية، بل أصبح هو الأقدر على حسن إدارة النظام السياسي وحسن اختيار القيادة الافضل، حيث كتب "لستر ملبراث" (Milbrath): (هناك شك في أن المجتمع عموما سيستفيد إذا ما اتسع نطاق الاهتمام السياسي من قبل السكان وأضحى

[1]- بوبكر جيملي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 127- 128.

أكثر فعالية .....، أما شروط نجاح الديمقراطية المعاصرة فقد تعددت من كاتب إلى آخر والمشترك بينهم هو استبعاد فكرة المشاركة السياسية الشعبية الواسعة كعنصر إيجابي في الديمقراطية المعاصرة).

ج. جوزيف شومبيتر (Schumpeter) (1883-1950)

أما بالنسبة لجوزيف شومبيتر فقد حدد شروط النظام الديمقراطي الناجح فيما يلي:

- جودة النخبة السياسية.
- عدم توسيع المدى الفعال لقرار السياسيين أكثر من اللازم.
- قدرة الحكومة على السيطرة وعلى توجيه الجهاز البيروقراطي وضمان فعاليته.
- التعامل بروح سليمة وبمرونة ما بين النخب وبعضها البعض، ووضع حد لتدخلات الهيئة الناخبة في العمل السياسي بعد اختيارها للهيئة الحاكمة.[1]

ويبدو أن شومبيتر كان من أشد المعارضين لفتح المجال أمام الشعب للمشاركة السياسية بلا ضوابط، حيث انتقد المفهوم الكلاسيكي للإرادة العامة الذي صاغه روسو، مشككا بقدرة الشعب على إدارة الشؤون العامة للدولة، وهو يقترح بدلا من ديمقراطية (حكم الشعب) ديمقراطية (حكم معتمد من الشعب) أو حكم (لصالح الشعب). فالديمقراطية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها طريقة أو نمط من التنظيم تكفل الوصول إلى قرارات سياسية تشريعية وإدارية صائبة، أو هي تقنية للحكم أكثر فعالية من غيرها.

وقد ركز شومبيتر اهتمامه على حصر حق المواطن السياسي في انتخاب القادة والحكام، والحق في النقاش، دون أن يصل الامر إلى التدخل في الأمور السياسية التي اسندت للحكام وحدهم، وهذا الحصر لمشاركة المواطن الفرد يقابله اهتمام

[1] - ابراهيم ابراش، مرجع سبق ذكره، ص: 263.

بمؤسسة القيادة Leader Ship، فالحكم على فعالية النظام السياسي الديمقراطي لا يكون من خلال حجم المشاركة الشعبية بل من خلال فعالية القيادة».

د. جيوفاني سارتوري (Giovanni Sartori) (1924-2017):

وعلى نفس الطريق سار (سارتوري) الذي استنتج أن الحديث عن دور الجماهير في المجتمعات الغربية المعاصرة هو مجرد خرافة، فالجماهير ليس لها دور سياسي، وأقصى ما تقوم به هو كفالة عمل الآلية الانتخابية بفعالية، بل ذهب الأمر إلى القول إن ما يهدد الديمقراطية هي الاغلبية التي تعرقل عمل الصفوة السياسية وتمنعها من القيام بممارسة (حقها الطبيعي) في الحكم، وعليه يطالب (سارتوري) ببقاء السلطة بيد النخبة الحاكمة المتوفرة على كل أسباب الامتياز المعترف بها من الجميع، حتى لو تمت التضحية بالديمقراطية، فالانتخابات ليست دائما حكما عدلا، لان هناك عوامل متعددة تؤثر في نزاهتها.

ويقلب (سارتوري) المعادلة، فالسلطة أو مركز القرار لا يتجه من أسفل إلى أعلى كما تقول الديمقراطية المثالية -ديمقراطية المشاركة- بل من أعلى إلى أسفل: (إن الناخب العادي لا يقوم بفعل، بل برد فعل، إن التوصل للقرارات السياسية لا يتم من قبل الشعب "السيد" إنما تقدم هذه القرارات إليه، إذ أن عملية تكوين الآراء لا تبدأ من الشعب، بل تمر من خلاله).

تحيلنا هذه الانتقادات للديمقراطية المثالية، وخصوصا في جانبها المتعلق بالمشاركة السياسية، إلى النقاش الذي قاده سقراط وأفلاطون وانتقادهما لإعطاء حقوق المشاركة السياسية لجميع المواطنين، فكما أن أفلاطون طالب بنخبة سياسية تتفرغ لشؤون السياسية منتقدا (حكم الغوغاء) أي حكم الأغلبية، فإن أنصار ديمقراطية النخبة اليوم والتطبيق الفعلي للديمقراطية في المجتمعات الغربية يعطيان مؤشرات على انحسار دور الجماهير في المشاركة في الحياة السياسية لصالح نخبة أو قيادة يسند إليها

الامر، وهذا التراجع قد يكون لعدم القدرة والكفاية لدى الأفراد العاديين، لممارسة الحكم، أو لاستنكافهم عن ذلك، أو لثقتهم بمن يتولى السلطة.[1]

9. المدخل البنائي الوظيفي:

إن رواد البنائية الوظيفية وعلى رأسهم (تالكوت بارسونز) ينظرون إلى المجتمع باعتباره نسق متداخل العناصر أو الأنساق الفرعية التي لا يمكن فهمها أو فهم مكوناتها، إلا من خلال معرفة علاقتها بالكل، بحيث أن أي تغيير في مكونات الأنساق الفرعية سوف يؤدي بالضرورة الى حدوث تغيرات في بقية الأجزاء المكونة للنسق الكلي. وترى الوظيفية أن المجتمع " بوصفه نسقا متكاملا تسود بين أجزائه علاقات التكامل والتساند والتضامن في ظل قيم عامة مشتركة تكتسب قدرا من الشرعية. وفي اطار هذا الاتجاه الفكري ظهرت مصطلحات سياسية كالديمقراطية المستقرة والشرعية والتحديث السياسي. فالذين يميلون إلى تبني الاتجاه البنائي الوظيفي من علماء الاجتماع السياسي ينظرون إلى النظام السياسي في ضوء علاقته التكاملية بالنظم الأخرى باعتباره نسقا فرعيا يؤدي وظيفة ايجابية للنسق الأكبر والمجتمع،"[2] أي أن المشاركة السياسية لأفراد المجتمع في إطار ديمقراطية حقيقية تؤدي دورا ايجابيا في المجتمع. حيث "توضح لنا الوظيفية طبيعة ووظائف الظواهر الاجتماعية أو السياسية، فكل درجة من درجات المشاركة السياسية لها وظيفة معينة، فالأحزاب تقوم بوظيفة توصيل رغبات المواطنين، والناخب يقوم بوظيفة معينة هي اختيار من يعتقد أن سيحقق له رغبته.

[1] - نفس المرجع، ص: 265- 266.

[2] - سامية خضر صالح، مرجع سبق ذكره، ص38.

كما تعتبر المشاركة السياسية التقليدية وسيلة لحل الصراع بين المجتمع والدولة من خلال الشرعية، حيث يتميز البناء السياسي للدولة بالسلطة والقوة فلا يمكن أن يضل مجتمع في حالة توتر لذلك يكون الهدف هو الوصول إلى التوافق." [1]

ومن خلال هذه المشاركة السياسية المعبرة عن أهداف المجتمع ينتج ما يسميه عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز **القوة السياسية** « Political Power » حيث "يفهم بارسونز القوة بوصفها مطابقة **للسلطة الشرعية**، وهي السلطة التي تنبع في تصوره من أهداف جماعية متفق عليها " [2] والسبيل إلى تحقيق هذا الاتفاق يكون عبر المشاركة السياسية الواسعة لأفراد المجتمع. وبهذا يكتسب النظام السياسي المشروعية (الشرعية) من خلال تأييد المجتمع لكل قواعد اللعبة الضرورية لسير النسق السياسي والإقرار بشرعية السلطة وما يترتب عنه من قبول للأوامر التي تصدر عن هذه السلطة.

وفي إطار التحليل الوظيفي أيضا يمكن القول أيضا أن المشاركة السياسية باعتبارها جزءا من النسق السياسي تتأثر بفعل طبيعة وخصائص مكونات الأنساق الفرعية الاخرى للمجتمع كالنسق الفرعي الاجتماعي أو القرابي والنسق الاقتصادي والنسق الثقافي.

10. نظرية الصراع الكلاسيكية (الماركسية):

ترى نظرية الصراع الكلاسيكية(الماركسية) أن هناك صراع طبقي في المجتمع ينتهي بانتصار طبقة العمال (البروليتاريا) على الطبقة البرجوازية ويتحول النظام من رأسمالي إلى نظام اشتراكي، وبعد ذلك تقوم بممارسة السلطة عن طريق طليعتها 'الحزب الشيوعي' الذي ينوب عنها في ذلك في إطار نظام الحزب الواحد الذي

---

[1]- نفس المرجع، ص:76.

[2] - محمود عودة، **أسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، بيروت، ب-ت، ص ص: 253 – 254.

يوصف غالبا بالدكتاتورية، والذي يعين أعضاءه تعيينا بدون أي انتخابات، وبهذا تنتكس الديمقراطية التي يريد هذا الفكر تحقيقها ويتراجع دور المشاركة السياسية التي كانت سائدة في النظام الليبرالي الرأسمالي الذي يقوم على النظم النيابية والبرلمانية ومجالسه، وعلى التعددية السياسية والحزبية.

والتاريخ يثبت أن أكثر الدول في العالم دكتاتورية وأكثرها غلقا لمجال المشاركة السياسية هي التي كانت تتبنى الأيدولوجية الماركسية، وما كان التحول الديمقراطي الذي حدث في أوربا الشرقية إلا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وتحرر هذه المجتمعات من هيمنة الشيوعية.

11. نظرية الصراع المعاصرة:

" إن فحص الأعمال الخاصة بنظرية الصراع المعاصرة يكشف عن تمسك كل من (لويس كوزر) Lewis A. coser و(رالف داهرندوف) Ralf Dahrendorf و(س. رايت ميلز) c. Wright Mills بنظرية الصراع بوصفها بديلا للوظيفية قابلة للتطبيق، والتأكيد على تجديد التوازن وعلى الجانب الايجابي للصراع بوصفه وظيفيا. وتعتبر المشاركة السياسية التقليدية وسيلة لحل الصراع بين المجتمع والدولة من خلال الشرعية، فلا يمكن أن يضل المجتمع في حالة توتر لذلك يكون الهدف هو الوصول للتوافق. وإذا كان (دوركايم) يرى أنه من المستحيل إلغاء الصراع فقد أوضح (جورج زيمل) أن الصراع هو شكل من أشكال التطبيع الاجتماعي أي أنه ظاهرة اجتماعية."[1] لذلك فمن شأن المشاركة السياسية أن تعمل على تقليل التوتر والصراع من خلال التنافس على السلطة في إطار السلمية والشرعية، ضمن نظام حزبي تعددي، تكون الانتخابات الحكم للفصل بين الأطراف المتصارعة.

[1] - نفس المرجع، ص ص:66 - 67 .

12. كارل بوبر Karl Popper:

إن المشاركة السياسية في النظام الديمقراطي تلعب دورا هاما في الوقاية من الدكتاتورية والاستبداد السياسي، من خلال ما تقره من مبادئ ومقومات أهمها ألية التداول السلمي على السلطة، وفي هذا الصدد نجد الفيلسوف (كارل بوبر) (1902-1994) ينادي بفكرة **"عزل الحكام"** في إطار النظام الديمقراطي، فيقول (بوبر): (إن الديمقراطية ليست بالشيء الهين، وكما أشرت إلى ذلك، فإن (ونستن تشرشل) Winston Churchillالذي قال أن الديمقراطية هي أسوء أشكال الحكم، باستثناء جميع أشكال الحكم. ولكن ما لم يقله تشرشل بشكل واضح هو أن: الحكومات الديمقراطية هي النظام الأقل راحة، لأن الحكومات مهددة باستمرار بالإقالة، فنحن كمجتمع بمثابة لجنة الحكام والقضاة.)[1]

إن فلسفة الديمقراطية عند (كارل بوبر) تقوم على نظرية تمنح الأهمية الكبرى لعزل الحكام بدلا من البحث عن شرعيتهم كإجراء وقائي وعلاجي في آن واحد، لما يمكن أن يؤول إليه المجتمع من مخاطر في حالة الحكم الدكتاتوري. يقول بوبر: (الدكتاتورية تفرض علينا موقف لسنا مسؤولين عنه، لكن لا نستطيع على العموم تغيره، إن هذا لا يطاق إنسانيا، ويتوجب علينا إذن على المستوى الأخلاقي، التحذير من هذا النوع من المواقف. إن هذا هو ما نحاول فعله بفضل أشكال الدولة المسماة "ديمقراطيات"، وهنا نجد مسوغها الأخلاقي الوحيد. الديمقراطيات ليست إذن، سيادات شعبية، إنها قبل كل شيء مؤسسات مزودة بوسائل الدفاع ضد الدكتاتورية، إنها لا تمنح سلطة من نمط ديكتاتوري، جمعا للسلطات، لكنها تجتهد لتحديد سلطة الدولة. إن الديمقراطية بهذا المعنى، تمكننا من التخلص من الحكومة

[1]- (بتصرف) كارل بوبر، درس القرن العشرين. ترجمة: الزواوي بغورة ولخضر مذبوح، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2008.، ص:116.

دون إراقة للدماء، عندما تتخلى هذه الأخيرة عن حقوقها وواجباتها، لكن أيضا عندما نحكم على سياستها بانها جيدة أم خاطئة.)[1] والنقطة الأساسية في نظرة (بوبر) للحكومة هي يجب أن نكون قادرين على خلعها من دون إراقة الدماء، قبل أن تتولى حكومة أخرى زمام الحكم، وليس مهما جدا حسب رأيه كيف تتم هذه الإقالة – بواسطة انتخابات أم بواسطة قرار برلماني- مادام الأمر يتعلق بقرار أغلبية الناخبين.[2]

إن هذا المفهوم- عزل الحكام- يشكل بالنسبة لفلسفة (بوبر) السياسية الفضيلة المركزية التي تعلمنا مدى خطورة الأنظمة الاستبدادية أكثر من مزايا الجمهوريات. ويتحقق عزل الحكام حسب بوبر بعدة طرق هي:

- عن طريق الانتخابات، فيهزم من يشك في قدراته على تحقيق قيم الديمقراطية، أو نكث العهد والعقد بينه وبين المحكومين أو عند محاولته لتحويل الديمقراطية إلى استبداد.
- بقرار من البرلمان، ويتعلق الأمر هنا بقرار من أغلبية المنتخبين أو ممثليهم، أو قضاة من المحكمة الدستورية.

"هنا مرة أخرى نسجل مدى ارتباط الإبستمولوجيا وفلسفة بوبر السياسية، ولم يخطأ (بريون ماجي) Bryan Magee 1930 عندما اقترح نوعا من التماثل بين مناهج العلوم وقواعد اللعبة السياسية، إذ لا تصبح المعرفة علمية إلا إذا كانت فرضية ما قابلة للاختبار ثم التكذيب، إذ يعد التكذيب المرحلة الاستراتيجية في الكشف العلمي على حساب التحقق، ونفس الشيء بالنسبة للنظام السياسي يصبح النظام ديمقراطيا عندما يكون حكامه مرفوضين بكل حرية، وهكذا يصبح عزلهم المرحلة الحاسمة للمبدأ الديمقراطي والشرعية. هكذا يكون الأمر سواء في ميدان الكشف

[1]- نفس المرجع، ص:89.

[2]- نفس المرجع، ص:90.

العلمي أو إدارة السلطة "السلب أو النفي" على حساب "التأسيس". إن الحاكم الذي عينه الشعب ليس شيئا أكثر من فرضية ومن الضروري أن تقبل التعزيز أو التكذيب."[1]

و الملاحظ ان ما جاء به (كارل بوبر) في عزل الحاكم، قد سبقه اليه سيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حين حاول وضع دستور ينص على التداول على السلطة، فقال رضي الله عنه: «لو كانت لي حياةٌ لما أقررت والياً أكثرَ من أربع سنين إن كان عدلاً مَلّه الناسُ وإن كان جائراً فيكفيهم من جوره أربع سنين».

13. نظرية المشاركة والديمقراطية:

يعود الفضل في بلورة هذه النظرية إلى (كارول باتمان) Carol patmen من خلال اجتهادها في التعرض لأعمال عدد من العلماء المهتمين بالدمقراطية، وتشير باتمان إلى أن هذه النظرية تقوم على فرضين أساسين، الأول: هناك علاقة طردية بين مستوى التعليم والمشاركة السياسية، فكلما ارتفع مستوى التعليم زادت المشاركة، الفرض الثاني: هناك علاقة طردية بين مجال العمل الصناعي والمشاركة." [2] أي أن المشاركة تزداد في المجتمعات الصناعية.

14. نظرية الاختيار العقلاني:

اشتقت هذه النظرية من النظريات الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة في علم الاقتصاد السياسي، وبفضل جهود مجموعة من العلماء على رأسهم (ليفي Levi) و(جيمس س. كولمان) James S. Colman، وترى نظرية الاختيار العقلاني في تفسيرها للمشاركة السياسية أن الأفراد في اطار المناخ السياسي للمشاركة السياسية يقومون

---

[1] - خوني ضيف الله، **فلسفة الديمقراطية عند كارل بوبر من الإبستمولوجيا إلى السياسة**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة في الفلسفة، جامعة الجزائر2، 2013/2012، ص:220.

[2] - نفس المرجع، ص ص:41 -47 .

بحساب التكاليف والفوائد الخاصة بالمشاركة السياسية، أي البحث عن المنفعة والتي قد لا تكون عائدا نقديا لكن قد تكون مزايا ومنافع أخرى مثل الحصول على القوة، أو التفوق أو خدمات عامة.

ومن خلال مدرسة فرجينيا الاقتصادية السياسية يظهر اصطلاح أخر يساهم في تحليل السلوك السياسي للمشاركة السياسية والمعروف بـ السوق السياسي Political market حيث يشير إلى أن المواطنين والسياسيين الذين يشاركون في السوق السياسي يحاول كل منهم الحصول على تحقيق اقصى فائدة ممكنة[1] من خلال المشاركة السياسية.

كما "أشار (ليفي Levi) وآخرون إلى أن المبادئ الأساسية لهذا النموذج قد اشتقت من النظريات الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة في عالم الاقتصاد السياسي، وانتقلت بعدها لعلم الاجتماع بحيث ساهم كل من (فريدمان) Friedman و(هيكتار) Hechter بما وصفاه بأنه نموذج هيكلي لنظرية الاختبار العقلاني حيث يتضح أن الفرد هو الوحدة الأساسية في عملية التحليل باعتباره الجهة الفاعلة في النسق السياسي.[2]

وبافتراض أن الأفراد جميعهم يتميزون بالعقلانية فإنه من الممكن تقديم الرغبات حسابيا كفائدة، ويسعى مقابل صوته لأن يرفع من الفائدة إلى الحد الأقصى. أما بخصوص المواقف التي تتطلب اختيارا، فيفترض أن يجمع الأفراد معلومات عن البدائل المتاحة ويقيمون تكاليف وفوائد هذه البدائل وبحسب مستوى الفائدة المتوقعة طبقا لكل بديل من هذه البدائل ويكون التحرك نحو الفائدة الأكبر توقعا

---

[1] - نفس المرجع، ص ص: 71 – 74 – 77 .

[2] - George Ritzer, **Sociological Theory**, McGraw-Hill , Eighth Edition, New York, 2011, p:417.

فسلوك الأفراد ما هو إلا عملية مستمرة لجمع المعلومات ولتحليل التكلفة ولزيادة الفائدة.

في هذا الإطار نقف عند تفسير نظري قدمه (انطوني داونز) Anthony Downs فمع هذا الأخير ولد مفهوم الناخب العقلاني أو الناخب الاستراتيجي فأثناء الانتخابات العامة يقدم المرشحون المتنافسون برامج ويصغون وعودا تكون بمثابة عرض للخيرات ويمكن لهذه الخيرات أن تكون عبارة عن تخفيض ضريبي أو تدابير اجتماعية أو سياسية ورؤية إجمالية للتنمية تؤدي بالناخب إلى البحث عن أقصى قدر ممكن من الفائدة من وراء إعطاء صوته، ويفترض أثناء هذا الأمر معرفته واطلاعه وتضيق مصالحه، في سلم أفضلية.[1]

إن التفسير الاستراتيجي هذا يولي أهمية خاصة للعرض السياسي، إذ أن هذا الأخير هو الذي يحكم السلوك العقلاني للناخبين على اعتبار أن كل مواطن يجري مجموعة من الحسابات التي يحدد من خلالها المكاسب والتكاليف وكأنه في السوق، ثم يقيم النتائج بمنظور نفعي فهنا المواطنون الذين يشاركون في السوق السياسي يحاول كل منهم الحصول على أقصى فائدة ممكنة، وهنا تظهر عملية المفاضلة بين السياسيين والأحزاب، والتي من خلالها يستطيع الناخب حساب النتائج التي يمكن لمرشح ما تحقيقها له .

15. **نظرية التحديث السياسي:**

توصف الأنساق السياسية في مجتمعات العالم الغربي المتقدم بالديمقراطية القائمة على التعددية، وهذا ما يعكس المستوى العال من المشاركة السياسية، بينما توصف نظيرتها في مجتمعات العالم النامي المتحول بالاستبدادية، هذا ما يترتب عنه تركز صنع القرارات في أيدي صفوة من المجتمعات النامية يصاحبه تقلص في المشاركة

[1]- فليب برو، مرجع سبق ذكره، ص ص: 322-323.

السياسية، حيث تتسم المجتمعات المتخلفة ببناء سياسي تجد فيه صفوة محظوظة لديها القدرة على ممارسة نوع من الأوليجاركية على القاعدة الجماهيرية المغلوبة، وهذا ما ينتج عنه انعدام فرص المشاركة السياسية أمام هذه الجماهير.

إن المشاركة السياسية لا توجد في شكلها المثالي، إلا في ظل بناء سياسي حديث في مجتمع حديث يتصف بالتحضر، انتشار التعليم، طبقة وسطى واسعة للتصنيع، وزيادة الدخل القومي، هذا ما ينتج عنه وجود أفراد ذوي دخول مرتفعة، فكل هذه الشروط تعمل على زيادة الشرائح السياسية في المجتمع فيؤدي بدوره إلى تعدد الجماعات المتنافسة، كما تتوزع القوة بينها بما يحقق مشاركة سياسية عالية المستوى للأفراد المجتمع.

ويذهب (ليرنر) في هذا الصدد إلى النتيجة التالية: " تعد المجتمعات التقليدية مجتمعات لا مشاركة " إذ يرتبط فيها الناس في مجتمعات محلية منعزلة عن بعضها الآخر وبعيدا عن المركز- بروابط النسب والقرابة، وعلى النقيض من ذلك يذهب (ليرنر) أيضا إلى أن المجتمع الحديث يعد مجتمعا مشارك، حيث أن النسق السياسي في المجتمعات النامية يعد استمرارا وامتدادا للنسق التقليدي الذي عرفته هذه المجتمعات قبل نيلها للاستقلال، لأن نظام الحزب الواحد ما هو إلا استمرارية في التخلف والتقليدية فالمشاركة السياسية في هذه الدول تعد مشاركة شكلية، وهذا راجع إلى سيادة نظام الأحادية الحزبية الذي تم إقراره من خلال الدور الذي قامت به الصفوة الحاكمة.[1]

ومن الرواد البارزين لنظرية التحديث السياسي نجد المفكر (صامويل هنتجتون) Samuel Huntington الذي يرى بأن الأحزاب في البلاد المتخلفة ضرورة تحديثية، كما أنه يعطي أهمية كبيرة للجانب المؤسسي للتحديث، فحسبه توجد هناك

[1] - بن قفة سعاد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 65 – 66.

ضرورة ماسة لوجود الأحزاب السياسية في العالم الثالث، فالتحديث وما يتضمنه من تعبئة اجتماعية ومشاركة سياسية يمكن أن يؤدي ليس إلى تحقيق الديمقراطية او الاستقرار والتمايز البنائي او التكامل القومي، وانما على العكس يؤدي إلى تحلل النظام السياسي وانعدام الاستقرار وانتشار العنف والفساد، ما لم تتم موازنة واستيعاب عمليات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية، بمؤسسات سياسية قوية وفعالة، وعلى رأسها الأحزاب السياسية وتصبح حينئذ نشأة الأحزاب السياسية في المجتمعات المتخلفة إحدى ضرورات عملية التحديث.[1]

وبهذا يمكننا القول أن المشاركة السياسية حسب أطروحات رواد نظرية التحديث السياسي مرتبطة بتحقيق التنمية السياسية، من خلال اكتساب النظم السياسية في العالم الثالث لسمات النظم السياسية الغربية، خاصة وجود مؤسسات سياسية ذات قوة وفعالية تتسم بالحداثة على غرار المؤسسات السياسية الموجود في الدول الغربية ذات التقاليد الديمقراطية، وما يعزز هذا القول هو تلك الدراسة التي قام بها (نيلسون) و(صامويل هنتجتون) من خلال مستويات المشاركة السياسية في المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة، حيث خلصت الدراسة أن المشاركة السياسية في الدول الحديثة أكبر وأوسع نطاقا من المشاركة في الدول التقليدية.

خاتمة:

نخلص إلى القول أن النقاش الفكري حول موضوع المشاركة السياسية قد خاضه الفلاسفة منذ القديم ابتداءً من فلاسفة بلاد الإغريق مرورا بأفكار العلامة العربي ابن خلدون إلى غاية القرن السابع عشر حيث تأتي أفكار علماء العقد

[1] - أسامة الغزالي حرب. **الاحزاب السياسية في لعالم الثالث**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987، ص ص:80 -81

الاجتماعي جون لوك وجون جاك روسو ومن جاء بعدهم من العلماء والمنظرين المعاصرين.

إننا حاولنا، فيما قدمنا أن نقدم عرضا لأهم الاتجاهات الفكرية والنظرية- القديمة والحديثة- التي تحدثت عن موضوع المشاركة السياسية، في سياق حديثهم عن الديمقراطية ونظام الحكم وعلاقة الحاكم بالمحكومين، والملاحظ أن أغلب الآراء التي تم التطرق إليها قد أجمعت على أهمية المشاركة السياسية وعلى ضرورة تفعيلها في المجتمعات، إذ أن أهميتها تكمن في ذلك الترابط العضوي بينها وبين عملية التنمية في كافة الدول والمجتمعات إذا أردنا تنمية شاملة ومستدامة، بالإضافة إلى دورها في منح شرعية للنظام السياسي والوقاية من الدكتاتورية والاستبداد، كما أنها تساعد على إحياء روح المواطنة، والسماح للكفاءات السياسية والثقافية للظهور وبناء مشاريع اجتماعية وتسييرها، ولهذا فقد كانت عملية ضرورية لبناء دولة ديمقراطية تملك هدفا حضاريا. وفي المقابل فإن غيابها يولد أزمة تساهم في انعدام الاستقرار السياسي واللاأمن الذي يلعب دورًا كبيرا في عملية اعاقة التنمية بشكل عام.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي.** دار الشروق، عمّان، 1998.
2. إبراهيم الحيدري، **سوسيولوجيا العنف والارهاب،** دار الساقي، بيروت، 2015.
3. إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع السياسي،** دار وائل، عمان، 2005.
4. ادريس خضير، **التفكير الاجتماعي الخلودني وعلاقته ببعض النظريات الاجتماعية،** ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، ب-ت.
5. أسامة الغزالي حرب. **الاحزاب السياسية في لعالم الثالث،** المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987.

6. إسماعيل علي سعد، السيد عبد الحليم الزيات، **في المجتمع والسياسة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.
7. أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصُياغ، المنظمة العربية للترجمة، ط 4، بيروت، 2005.
8. بن قفة سعاد، **المشاركة السياسية في الجزائر (أليات التقنين الأسري نموذجا 1962 - 2005)**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة في علم الاجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، الجزائر، 2011-2012.
9. بوبكر جيملي، **الشباب و المشاركة السياسية في الجزائر – دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي بجامعة قسنطينة**، رسالة دكتوراه غير منشورة في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009.
10. ثروت مكي، **الإعلام والسياسية (وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية)**، عالم الكتب، القاهرة، 2005.
11. خوني ضيف الله، **فلسفة الديمقراطية عند كارل بوبر من الإبستمولوجيا إلى السياسة**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة في الفلسفة، جامعة الجزائر2، 2013/2012.
12. سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية و الديموقراطية**، كتب عربية للنشر الإلكتروني، عين شمس، 2005.
13. السيد رجب، **تاريخ أوربا الحديث**، القاهرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984.
14. عباس محمود العقاد. **الديمقراطية في الإسلام**، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.
15. فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1998.

16. كارل بوبر، درس القرن العشرين. ترجمة: الزواوي بغورة ولخضر مذبوح، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2008.
17. محمد سيد فهمي، **المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.
18. محمد عبد القادر أبو فارس. **النظام السياسي في الاسلام**، دار القرآن الكريم، بيروت، 1984.
19. محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد. **السياسة بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
20. محمد نصر مهنا، **في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
21. محمود عودة، **أسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، بيروت، ب-ت.
22. محيي الدين النووي، **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، بيت الأفكار الدولية، عمان، 2000.
23. نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت،
24. George Ritzer, **Sociological Theory**, McGraw-Hill , Eighth Edition, New York, 2011.
25. Joseph A Sehmpeter. **Capitalisme ,Socialisme, et democratie**,payot,Paris,1963 .
26. Reinhold Hedtke and Tatiana Zimenkova, **Education for Civic and Political Participation**, Routledge, New York, 2013.